وزارة الماليّة

منظومة التصرف في الميزانية

حسب الاهداف

و التوجهات العامة للقانون الاساسي الجديد للميزانية

www.gbo.tn

تقنيات جديدة للتصرف في الميزانية	
رؤية متوسطة المدى (فصل 4)	إعداد ميزانية الدولة في إطار رؤية متوسطة المدى (3 سنوات) يتم تحيينها سنويا، مع المحافظة على مبدأ سنوية الإقتراع عليها من قبل مجلس نواب الشعب
تبويب جديد لنفقات ميزانية الدولة حسب مهمات وبرامج (فصل 15)	يمكّن التبويب الجديد من رصد نفقات ميزانية الدولة بحسب المهمات الأساسية للدول (COFOG) بالتناغم مع الدليل الإحصائي للمالية العمومية (SFP)
التفرقة بين عمليات الخزينة وعمليات الميزانية (فصل 29، 30 و31)	بيان واضح و جلي لعجز الميزانية و مصادر تمويله
نظام محاسبي جديد (فصل 25،26،27،28)	محاسبة ميزانياتية: تمكن من متابعة احترام تراخيص الميزانية محاسبة عامة: تمكن من حصر أصول و ممتلكات الدولة وتعهداتها محاسبة تحليلية : تمكن من ابراز الكلفة الحقيقية للبرامج

إجراءات لتعزيز مسار التحكم في التوازنات المالية للدولة وإضفاء مزيد من المرونة فى التصرف

1	تحديد أسقف لحالات الترفيع (1%) أو الإلغاء (1,5%) أو التجميد للإعتمادات المصادق عليها
2	توسيع مجال تطبيق مبدأ تبادلية الإعتمادات fongibilité des crédits مع منع التخفيض في اعتمادات التنمية والترفيع في الاعتمادات المخصصة للأجور
3	تحديد سقف 3% للإعتمادات الطارئة وغير الموزعة
4	تحديد سقف 2% للإعتمادات التي يمكن تحويلها بين البرامج
5	إلغاء صناديق الخزينة التي لم تسجل نفقات خلال 3 سنوات متتالية وإمكانية تحويل فواضل المؤسسات العمومية التي تم تسجيلها وعدم استعمالها لمدة 3 سنوات لفائدة ميزانية الدولة

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
نهج سنان باشا، شارع باب بنات، تونس 1019
الفاكس: 216.71.575.906+ الهاتف: 216.71.571.776+

دعم الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب

على مستوى الرقابة المسبقة:

- المشاركة في رسم توجهات الميزانية وتحديد فرضيات إعداد مشروع قانون المالية
- المصادقة على قانون المالية استنادا على مختلف الوثائق المصاحبة التي تم إثراءها (الفصل 47)

على مستوى الرقابة المتزامنة :

- الاطلاع على جميع الوثائق والمعطيات ذات الصبغة المالية والإدارية بما في ذلك تقارير الرقابة العامة (الفصل 62)
- الاطلاع على التقرير المالي السداسي الخاص بنتائج تنفيذ ميزانية السنة الجارية (الفصل62)

على مستوى الرقابة اللاحقة :

- المصادقة على مشروع قانون غلق الميزانية (الفصل 69)
- تقييم التقارير السنوية للقدرة على الأداء (الفصل 64)
- الاطلاع على الوضعية المالية للدولة من خلال تقرير محكمة المحاسبات (الفصل 68)

تكريس مهمة تقييم الأداء من قبل هياكل الرقابة

- إجراء مهمات تدقيق بجميع الإدارات والهياكل العمومية المدرجة ضمن ميزانية الدولة (فصل 63)
- فحص وتقييم التقارير السنوية للقدرة على الأداء (فصل 63).

الدور الرقابي لمحكمة المحاسبات

- المصادقة على القوائم المالية السنوية للدولة (الفصل 27).
- إبداء ملاحظاتها حول التقارير السنوية للقدرة على الأداء حسب المهمات والبرامج (فصل 64).

منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

تعريفـــها

منظومة جديدة تمكّن من تكريس المبادئ العامة لدستور الجمهورية التونسية

تندرج في اطار الاصلاحات الهيكلية للمالية العمومية

أسلوب جديد للتصرف العمومي ينبني على تركيز منهجية حديثة للتصرف في ميزانية الدولة تمكن من ترشيد التصرف في المال العام طبقا للمعايير الدولية

اهدافـــها

منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف:

- توجيه التصرف العمومي نحو تصرف مبني على النتائج
- دعم الشفافية والرقابة البرلمانية
- تحسين نجاعة وفاعلية السياسات العمومية
- تحسين أداء القطاع العمومي

مبادئـــها

منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

مكوناتها

- إطار تشريعي وترتيبي شامل لتكريس المنظومة الجديدة يرتكز على القانون الأساسي الجديد للميزانية
- نظام محاسبي جديد يتماشى مع المعايير الدولية
- برمجة للميزانية على المدى المتوسط تمكن من إعطاء رؤية واضحة للسياسات العمومية
- آليات ووثائق جديدة لقيادة وتطوير آداء السياسات العمومية
- نظام رقابي متطور يكرس مبادئ المسؤولية والمساءلة
- نظام معلوماتي مندمج للتصرف المالي يتلائم مع متطلبات المرحلة القادمة

سلسلة جديدة من المسؤوليات

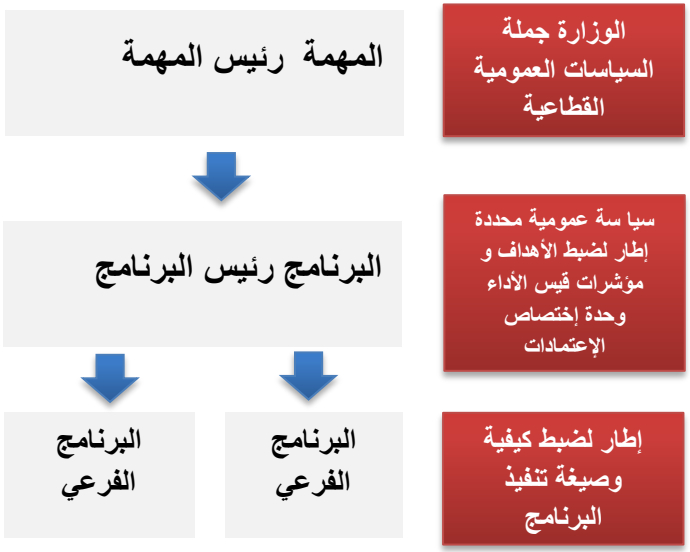

منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف